مركز حمورابي

الأمننة في أزمنة الحرب: الجيش السوداني والحرب الأخيرة

الأمننة في أزمنة الحرب: الجيش السوداني والحرب الأخيرة

محمد مكي الطاهر، كاتب وباحث سوداني
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

6 آيار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مقدمة:

تعيش الدول في أزمنة الحروب الدولية وحروب الوكالة منها، تحديات أمنية كبيرة تهدد استقرارها وأمنها القومي. وفي مثل هذه الأوقات العصيبة، يصبح الحفاظ على الأمن والاستقرار مهمة حيوية للدولة، وقد يتطلب ذلك التنازل عن بعض الحريات السياسية وفرض حالة الطوارئ. يعد السودان أحد الأمثلة البارزة على هذا الصراع الدائم بين الأمن وبعض الحريات السياسية في زمن الحروب.

نهدف هنا إلى استكشاف أهمية الأمننة في أزمنة الحرب وتحليل تأثيرها على الدولة، والنقاش حول الحالة السودانية، في الحرب الأخيرة التي شهدها البلد. يعتبر تطبيق الأمننة في زمن الحرب قراراً صعباً يتطلب التنازل عن بعض الحقوق الفردية والحريات السياسية، ولكنه يعزز في المقابل الاستقرار ويحمي الأمن القومي للدولة.

سنناقش هنا حالة السودان، بإعتماد حالة "حل لجان الخدمات والتغيير بموجب القرار الوزاري الذي أصدره وزير الحكم الاتحادي محمد كرتكيلا صالح في السودان في يناير 2024م". وسيتم تقسيم الورقة إلى أربعة أقسام رئيسية لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

في القسم الأول، نقوم بتسليط الضوء على أهمية الأمننة في أزمنة الحرب وضرورتها في ضوء الحروب الدولية وحالة الفوضى. في الثاني، سيتم تشخيص حرب السودان الأخيرة وخطورتها. الثالث، نقدم فيه خلفية تاريخية صغيرة للجيش السوداني، وتأثيره في التاريخ السوداني. في الأخير نركز على دور الجيش السوداني في فرض حالة الأمننة. سيتم استعراض القضايا الأمنية الهامة التي تواجه السودان، وسيتم تحليل أهمية منح هذه القضايا الأمنية القومية أولوية عالية، حتى ولو تطلب ذلك التنازل عن بعض الحريات السياسية والتزام حالة الأمننة.

القسم الأول
الأمننة في أزمنة الحرب:

تعد قضية الأمننة من أهم القضايا المطروحة في فكر العلاقات الدولية، وذلك خاصةً في أوقات الحروب والأزمات السياسية. فالأمننة هي عملية تحويل قضية ما إلى قضية أمنية تتطلب إجراءات أمنية استثنائية. وقد اكتسبت هذه القضية أهمية متزايدة في ظل التحولات الكبرى التي شهدها النظام العالمي في العقود الأخيرة، حيث أصبح الأمن مفهوماً أكثر تعقيداً ويشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، بالإضافة إلى الجانب العسكري التقليدي. تبرز الأمننة بشكل واضح في أوقات الحرب عندما تلجأ الدول إلى اتخاذ إجراءات أمنية استثنائية لمواجهة التهديدات الخارجية، والتي قد تتعدى الإجراءات العسكرية لتشمل قيوداً على الحريات والحقوق المدنية. وهذا ما يطرح تساؤلات حول مدى شرعية هذه الإجراءات وتأثيرها على الديمقراطية والأمن القومي(1).

مع المرحلة المضطربة التي يشهدها العالم اليوم، ودول المنطقة، أصبحت قضية الأمن في أوقات الحروب محور اهتمام متزايد. فقد أثبتت التجارب التاريخية أن الدول والمجتمعات التي تتمكن من توفير حماية فعلية لمواطنيها والحفاظ على استقرارها الداخلي خلال فترات الصراع، هي تلك التي تمكنت من تجاوز تبعات الحروب بأقل الخسائر البشرية والمادية(2).

من هذا المنطلق، تتجلى الأهمية الحيوية للأمننة في أزمنة الحروب المهددة للأمن القومي للدول، من خلال عدة جوانب: أولاً، تعزيز قدرات الدفاع الوطني والمقومات الشعبية وتحصين البنية التحتية الحيوية لمواجهة التهديدات الخارجية . ثانياً، تعزيز الترابط المجتمعي وروح المواطنة لدى الأفراد والمحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي داخلياً. ثالثاً، توفير شبكات أمان اجتماعية وخدمية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً في ظل ظروف الحرب. بالتالي، تتطلب الأمننة في أزمنة الحرب تظافر الجهود على مختلف المستويات الحكومية والمجتمعية للحفاظ على أعلى درجات الأمن والأمان للمواطنين وضمان استمرارية الحياة العامة رغم تحديات الصراع المسلح(3).

القسم الثاني

حرب السودان الأخيرة:

حرب الخامس عشر من أبريل(2023م) في السودان –تلك الحرب التي كانت متوقعة بالنسبة لي –عبر دراسة نشرتها في دار المصورات للطباعة والنشر في السودان قبل الحرب بشهور فقط؛ حملت عنوان" الجيوش غير النظامية في السودان: حالات من إقليم دارفور"، كانت الفرضية التي انطلقت منها الدراسة نفسها" أن وجود الجيوش غير النظامية في السودان متمثلة في حالات منها، اتخذتها الدراسة، ضمنها قوات الدعم السريع التي تحارب اليوم، بالنفوذ السياسي والإقتصادي والعسكري المتزايد، وفي ضوء الأثر الخارجي الكبير والتغذية الخارجية المستمرة لهذه الجيوش، هو خطر كبير قادم وقريب على الأمن القومي السوداني(4). بكل تأكيد هي حرب دولية وضمن الحروب الجديدة في المنطقة، وهي حرب على الجيش وعلى الدولة ومهددة للأمن القومي.

هذه الحرب يواجه فيها السودان عدوانًا من سبع دول ومنظمات إقليمية وعالمية، والشاهد أن الحكومة القائمة تقدمت بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن في هذا الشأن ضد الأطراف الضالعة، واتهمتها بدعم التمرد، وأشار البرهان في أحد خطاباته للشعب السوداني، إلى أن البلاد تواجه، ما وصفها بـ "أكبر مؤامرة في تاريخها الحديث تستهدف كيانها وهويتها ومصير شعبها. بالإضافة لإستعانتها بمرتزقة من ليبيا، وسبع دول أخرى في المحيطين الإقليمي والدولي"(5).

وأشارت بعض التقديرات إلى إدخال أكثر من ثلاثة ملايين قطعة سلاح إلى السودان، خلال السنوات الأخيرة، في وقت قامت دول خارجية بإعداد آلاف من المقاتلين المرتزقة، وزجّت بهم في الحرب السودانية. وفي التقرير أعده خبراء الأمم المتحدة حول السودان(والذي اطلعت عليه السوداني)، كشف تفاصيل الإمداد العسكري من الخارج للدعم السريع. وقال التقرير انه منذ أغسطس 2023، تزامنت الحملات العسكرية المتواصلة التي شنتها قوات الدعم السريع للسيطرة على المدن الرئيسية في دارفور مع تأمين طرق إمداد جديدة إلى دارفور، يضمن تدفق الأسلحة والمركبات والخدمات اللوجستية.

وبحسب شهود عيان ومقاطع فيديو، استخدمت قوات الدعم السريع، في حملتها العسكرية المتزايدة في دارفور منذ أغسطس، عدة أنواع من الأسلحة الثقيلة والمتطورة التي لم تكن تستخدمها هناك من قبل. وشمل ذلك المسيرات القتالية بدون طيار (UCAV)، ومدافع الهاوتزر، وقاذفات الصواريخ المتعددة، والأسلحة المضادة للطائرات مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة، التي شُوهِدت في نيالا والفاشر والجنينة(6).

القسم الثالث

الجيش السوداني:

يعود التاريخ الحديث للجيش السوداني إلى القرن التاسع عشر، عندما تم إنشاء أول قوات نظامية في السودان خلال فترة الحكم المصري-العثماني. وقد لعب الجيش دورًا محوريًا في تاريخ السودان، بدءًا من قمع الثورة المهدية في نهاية القرن التاسع عشر إلى مشاركته في الحرب الأهلية السودانية في النصف الثاني من القرن العشرين وفي العقد الأول من هذا القرن(7). بعد استقلال السودان في عام 1956، تم إعادة هيكلة الجيش وتحويله إلى قوة وطنية موالية للحكومة.

على مر التاريخ، اكتسب الجيش السوداني سمعة قوية كقوة عسكرية فعالة في الحفاظ على وحدة البلاد. ومع ذلك، فقد انخرط أيضًا في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان واستخدام العنف المفرط ضد المدنيين (8). هذا التاريخ المعقد للجيش السوداني مهم لفهم دوره في الصراعات الحديثة وتطور استراتيجياته الأمنية(9).

القسم الرابع

الجيش السوداني وفرض الأمننة في الحرب:

-حدث حل لجان الخدمات والتغيير:

بلغت حالة فرض الأمننة في حرب السودان، أعلى مراحلها بعد اتخاذ القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان تدابير تتعلق "بحل قوات الدعم السريع بمرسوم دستوري(في 6 سبتمبر 2023م). وأمر البرهان القيادة العامة للقوات الشعبية المسلحة والأمانة العامة لمجلس السيادة والجهات المعنية

الأخرى بوضع القرار موضع التنفيذ. بحيث يأتي القرار "استنادا إلى تداعيات تمرد هذه القوات على الدولة والانتهاكات الجسيمة التي مارستها ضد المواطنين، والتخريب المتعمد للبنى التحتية في البلاد فضلا عن مخالفتها لأهداف ومهام ومبادئ إنشائها الواردة في قانون قوات الدعم السريع لسنة 2017"(10). وبعدها أخذت التدابير تتوسع وتحول عدد من الأشياء إلى قضايا أمنية.

بقرار وزاري من وزير الحكم الاتحادي الذي اوصى بحل لجان التسيير والخدمات بجميع ولايات السودان كما اوصى القرار بتشكيل لجان بديلة، وأرجع الوزير سبب الحل إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.
وكما قال الخبير الأمني حينها، العميد ركن متقاعد دكتور خالد محمد، إن لجان الخدمات والتغيير، حلت بتوجيه وزير الحكم الاتحادي، و هذا القرار آخر قرار لإلغاء اتفاق أغسطس 2020م، بين الجيش والحرية والتغيير، بالتالي يعني حرمان الحرية والتغيير من ممارسة العمل السياسي في السودان لاحقاً. وواصل ولاة المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوداني تنفيذ هذا القرار والذي صدر مصحوباً بتجميد حساباتها وحصر أصولها، حينها قوبل هذا القرار باعتراضات من الكثير من السياسيين سودانيين، عدّوها «تصفية سياسية» من الحكومة، خصوصاً مع مسارعة حكام الولايات التي كانت تقع تحت سيطرة الجيش، متمثلة في(الجزيرة، ونهر النيل، والشمالية، والقضارف، وكسلا، وبورتسودان) إلى الاستجابة الفورية للقرار(11).

كان إصدار أوامر الطوارئ، والتجديد بفرضها، في عدد من الولايات ضد لجان المقاومة ولجان الخدمات والتغيير وتحالف قوى الحرية والتغيير، بالحظر والحل، في خطوة عدتها تلك الأجسام استهدافاً للثورة التي أطاحت بنظام الرئيس المعزول عمر البشير في أبريل 2019. وفي(13 يناير2024م)، أصدر والي الشمالية المكلف عابدين عوض الله، قرارا حل بموجبه لجان التغيير والخدمات كما حظر أنشطة قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة. وجاء قرار والي الشمالية، امتدادا لإجراءات مماثلة أصدرها والي نهر النيل قبله بأيام شملت حظر أنشطة قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة وتصفية لجان التغيير والخدمات،

وهي ذات الخطوات التي اتخذها والي ولاية النيل الأبيض أيضا. وخلال أقل من شهر تتابعت أوامر الطوارئ في ولايات الشمالية والبحر الأحمر ونهر النيل والقضارف، بفرض حظر التجوال(12).

- تحليل استراتيجيات الجيش السوداني في إدارة أزمة الحرب:

لعب الجيش السوداني دورًا محوريًا في إدارة أزمة الحرب الأخيرة في السودان، حيث اتبع مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق أهدافه الأمنية والسياسية. أولاً، لجأ الجيش إلى استراتيجية الأمننة من خلال تصوير التمرد الأخير كتهديد وجودي للدولة، الأمر الذي برر اتخاذ إجراءات استثنائية ضده. ثانيًا، اعتمد الجيش على استراتيجية الردع العسكري من خلال استخدام القوة العسكرية المكثف ضد مناطق تجمعات خالية منهم ولكن جوار التمرد .ثالثاً، قام الجيش بحشد قواته وتعزيز قدراته اللوجستية والعسكرية في المناطق المتنازع عليها. كما اعتمد على تكتيكات المواجهة المباشرة والضربات الجوية لإضعاف القوات المتمردة. رابعا، في الوقت نفسه، مارس الجيش ضغوطًا على الحكومة المركزية لتوفير الموارد اللازمة وتوسيع صلاحياته الأمنية. كما مارس الجيش سيطرة متزايدة على المؤسسات السياسية والاقتصادية من خلال تعزيز نفوذه وسلطاته. خامسا، اعتمد الجيش على القوة العسكرية لقمع التمرد المسلح، وجانب قوة الخطاب، ومؤسسات الدولة الرسمية في مواجهة التمرد غير المسلح ، متمثلا في عدد كبير من القوى المدنية السودانية. سادسا، سعى الجيش إلى كسب التأييد الشعبي من خلال حملات إعلامية وتواصل مجتمعي كبير وجلب مستنفرين، مركزًا على الخطاب الوطني والدفاع عن السيادة. كما لجأ إلى سياسات الترهيب والقمع للتمرد في المناطق المتنازع عليها. في المحصلة، نجح الجيش في تحقيق بعض الانتصارات العسكرية، لكنه لم يتمكن من إنهاء الصراع بشكل حاسم.

دور الجيش في عمليات الأمننة: تأطير التهديدات

يعد دور الجيش في عمليات الأمننة أمرًا بالغ الأهمية في ظل الأزمات والنزاعات التي تشهدها الدول. وتعد الحرب الأخيرة التي شهدها السودان من أمثلة هذه الأزمات التي استدعت تدخل الجيش السوداني للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطني.

كانت عمليات الأمننة جزءًا أساسيًا من استراتيجية الجيش للتصدي للتهديدات التي تعرض أمن الدولة وسلامة مواطنيها. ففي سياق الحرب الأخيرة في السودان، كانت هناك مجموعة من التهديدات الأمنية المتعددة التي استدعت تدخل الجيش لمعالجتها. ومن بين هذه التهديدات: العنف المسلح للتمرد تجاه المؤسسة وتجاه المدنيين، والتمرد الداخلي الكبير لعدد من الأجسام السياسية والمدنية على الدولة، هذا بجانب التهديدات الإقليمية والدولية.

قام الجيش السوداني بتنفيذ استراتيجية شاملة تستهدف مواجهة واحتواء كل تلك العوامل المهددة للأمن والاستقرار. تضمنت هذه الاستراتيجية تنظيم عمليات عسكرية متنوعة، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية، وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة، وإعداد وتدريب قوات طوعية ومساندة لمواجهة هذه التهديدات. كانت الاستخبارات العسكرية أحد الأدوات الرئيسية التي مكنت وتمكن الجيش من التعرف على التهديدات وتحليلها ومواجهتها. وقد قام الجيش السوداني في الحرب الأخيرة بتكثيف جهوده في جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية لتحديد وإعادة تحديد مصادر التهديد وتصنيفها وتأطيرها. كما تم تعزيز التعاون الدولي من خلال التنسيق مع عدد من الدول الصديقة. هذا بجانب تكريس جهود الجيش بإعداد وتدريب وتسليح المقاومة الشعبية المساندة، الأمر الذي ساهم في بناء القدرات الأمنية على المستوى الوطني وتعزيز القدرة على التصدي للتهديدات ولأي تهديد محتمل.

دور الجيش في عمليات الأمننة: تبرير الإجراءات الاستثنائية

يعتبر دور الجيش في عمليات الأمننة أمرًا بالغ الأهمية في ظل الأزمات والنزاعات الدولية وحروب الوكالة الماثلة اليوم. وفي سياق الحرب الأخيرة التي شهدها السودان، تطلبت الظروف الاستثنائية والتحديات الأمنية الفريدة اتخاذ إجراءات استثنائية من قبل الجيش السوداني للحفاظ على الأمن والاستقرار البلاد. تعيش الدول في فترات الحروب وتحديدا حروب الوكالة عليها على وقع تحديات أمنية خطيرة تتطلب استجابة سريعة وفعالة.

وفي حالة السودان، كان هناك تهديدات أمنية كثيرة كما ذكرنا في الفقرة السابقة، تطلبت من الجيش السوداني اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف تعزيز الأمن والحفاظ على الاستقرار. كانت ضرورة حماية المدنيين وضمان سلامتهم. في ظل هذه الحرب، أمر مهم للجيش ومدروس جيدا من جانبه وكان وما زال الجيش بعد أكثر من عام على اندلاع هذه الحرب، حريص كل الحرص على تجنب الحرب بالطيران على مليشيا الدعم السريع وهذه الأخيرة في وسط المدنيين والأحياء السكنية المليئة بالسكان، حتى لا يكون المدنيون أكثر عرضة للخطر. أيضا جانب الحرص على ضمان استمرارية وحماية المؤسسات الحكومية -تلك المؤسسات التي كان وما زال التمرد حريص على نهبها وتدميرها. السيطرة والحرص أيضا على عدم تدفق الأسلحة والزخائر والمقاتلين المتعاهدين لمليشيا الدعم السريع. وهذا شيء مفهوم ومدروس، لأن في حالات الحروب والنزاعات الدولية وحروب الوكالة، يكون هنالك تدفقات للأسلحة والإمدادات العسكرية للتمرد والوكيل(13)، الأمر الذي يزيد من خطورة الوضع الأمني. وبالتالي، كان من المهم جدا اتخاذ الإجراءات الاستثنائية من الجيش السوداني وتشديد الرقابة على تدفق الأسلحة والإمداد للتمرد.

ما نريد قوله هنا أيضا، أن الإجراءات الاستثنائية التي يتخذها الجيش السوداني في الحرب الأخيرة من خلال تحليله وتحليله المستمر للوضع الأمني والتهديدات المحتملة. فعلى الرغم من أن هذه الإجراءات قد تشكل قيودًا على الحريات العامة، إلا أنها تعتبر ضرورية للتصدي للتهديدات الجسيمة والمحافظة على الأمن والاستقرار. وتعتبر الإجراءات الاستثنائية وسيلة لتعزيز القدرة العسكرية والأمنية وتحقيق الهدف النهائي للحفاظ على السلام والأمن وحماية المواطنين. وهذه الإجراءات الاستثنائية هي بكل تأكيد مؤقتة و مقتصرة على الفترة التي يشكل فيها التهديد خطرًا على الأمن القومي للبلاد، وخطرا جسيمًا على المدنيين- الذين يتعرضون كل يوم والآخر لإنتهاكات وجرائم مليشيا الدعم السريع. فهذه الإجراءات أيضا اتخذها ويتخذها الجيش في إطار اجتماعي وأخلاقي وقانوني وتحت إشراف السلطات المختصة.

حل لجان الخدمات والتغيير كإجراء استثنائي: ينبغي عدم لوم الجيش فيه

كانت ردود الأفعال تجاه حل لجان الخدمات والتغيير التي تم حلها بقرار وزاري من قبل وزير الحكم الاتحادي محمد كرتكيلا صالح، قوية ومؤثرة. قالت قوى إعلان الحرية والتغيير في بيان صحفي، إن هذه الإجراءات والتحركات تلك تؤكد صلة عناصر حزب الرئيس المعزول بحرب ال 15 أبريل.

وتزامناً مع إصدار أوامر الطوارئ كانت هنالك حملات مكثفة لتسليح المدنيين استعدادا لقتال قوات الدعم السريع، فيما يعرف بالمقاومة الشعبية، وأنهم متخوفون من أن الخطوة ستقود إلى اندلاع حرب أهلية تعم كل السودان(14).

وقال عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير د. علاء الدين نقد، لسودان تربيون إن القرارين الأخيرين لولاة البحر الأحمر ونهر النيل، منسجمان ويصبان في اتجاه انتهاك الحريات، ومعاداة كل من يقول "لا للحرب"(15).

كما أشرنا سابقا عن طبيعة هذه الحرب وعن المؤامرات الكبرى على البلاد وأخرها حرب الوكالة هذه، التي تشن على مؤسسة الجيش وعلى الدولة بطبيعة الحال، تحتاج منا كمدنيين وجزء من العمل العام في السودان، التعامل الجاد معها ومعرفة حجم هذه المؤامرة جيدا. هنا الحرب ليست أهلية كما تروج لها الدول المتأمرة، وإنما هي حرب وكالة على الدولة وتهديد للأمن القومي السوداني. فكان من الطبيعي توسع نفوذ الجيش وامتلاكه زمام الأمر واتخاذ إجراءات استثنائية كجزء من استراتيجية الجيش في الحرب والأمننة المهمة في أزمنة الحروب المهددة للأمن. هنا الأشياء لا تحلل بإنفصال عن القضايا الكبرى والمصيرية للبلاد. بمعنى آخر، لا يمكن النظر لحل لجان الخدمات والتغيير بأنه اجراء قامع للحريات واستبعاد لجهات ومحاولة لإنفراد الجيش بالحكم. هذا تفكير مخل ويبسط الأشياء الكبرى والخطيرة، وتفكير ينظر لهذه الإجراءات بإنفصال عن النظرة للأمن القومي ودور الجيش السوداني فيه. في أوقات وأزمنة الحروب المهددة للأمن تتولى كالعادة الجيوش زمام هذه الأمور وفق استراتيجياتها وتأطيرها للتهديدات وأخيرا اتخاذها وتبريرها للإجراءات الاستثنائية. هذا الإجراء الذي حل لجان الخدمات والتغيير،

يتعين النظر إليه نظرة شاملة وشاملة لكل القضايا في مقدمتها مسألة الأمن القومي السوداني الذي يعد للجيش فيه دور معروف ومحسوم. وليس النظر لمجرد قمع حريات!

في ظل هذا الوضع الاستثنائي ومحاولة التهاون به، سيكون ذلك على حساب الأمن القومي واستقرار الدولة، لا أكثر، كما تبرز ضرورة الركون إلى فرض حالة الطوارئ والتنازل عن بعض الحريات السياسية في هذه المرحلة ووقت الحرب على الدولة. يجب أن يكون هناك توسيع لصلاحيات الجيش في الدولة بهدف حماية الأمن القومي ومواجهة التهديدات الكبرى. في حالات الحروب والأزمات التي تواجه الدول، يتطلب الأمر أحيانًا اتخاذ إجراءات استثنائية للحفاظ على الأمن القومي وحماية المصالح الوطنية. يُعد فرض حالة الطوارئ والتنازل عن بعض الحريات السياسية خطوة ضرورية في مثل هذه الأوقات. توجد العديد من التجارب التي توضح أهمية هذا الأمر، وتوجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تدعم هذا الأمر وضرورة فرض حالة الطوارئ وتوسيع صلاحيات الجيش في الدولة في ظل الأوقات الاستثنائية. وفقًا لدراسة أجريت في عام 2018 من قبل معهد الأمن القومي، وجد أن فرض حالة الطوارئ وتوسيع صلاحيات الجيش يمكن أن يكون له أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار والتصدي للتهديدات الأمنية (16).

بالإضافة إلى ذلك، سيسهم فرض حالة الطوارئ وتوسيع صلاحيات الجيش في تعزيز القدرة على التصدي لمليشيا الدعم السريع التي تشكل تهديدًا جسيمًا للأمن القومي. وفقًا لتقرير أيضا، صادر عن مركز الأبحاث الأمنية في عام 2020، أظهرت البلدان التي فرضت حالة الطوارئ في أزمنة الحروب المهددة وتوسع صلاحيات الجيش قدرة أكبر على مواجهة التهديدات الأمنية والحفاظ على الأمن القومي (17).

نعرف جيدا أن الحريات السياسية والأشياء الصغرى من الأمور المهمة في أي مجتمع من الأشياء المهمة. لكن في أوقات الأزمات الكبرى والحروب التي تشكل تهديدًا للدولة والأمن القومي، تتبدل الأولويات وتظهر حاجة ملحة لتجاوز هذه القضايا والتركيز على القضايا الكبرى والمصيرية. تشهد البلادفترة غاية الصعوبة من الحروب والتهديدات التي تستهدف الدولة وتهدد الأمن.

في هذا السياق، يصبح من الضروري أن نعيد تقييم أولوياتنا ونركز على القضايا الكبرى التي تمثل مصلحة الأمن القومي السوداني. تحمل قضايا الأمن القومي أهمية استثنائية في زمن الحروب والتهديدات الخطيرة. ففي مواجهة هذه التحديات، يكون تجاوز قضايا بعض الحريات السياسية والأشياء الصغرى ضروريًا لتعزيز القدرة على حماية الدولة والمحافظة على سلامة الدولة والمجتمع.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكن الاستنتاج بأن الأمننة تلعب دوراً حاسماً في أزمنة الحرب، وتعتبر ضرورة حتمية للدول التي تواجه تحديات أمنية جسيمة. قد تتطلب حالة الأمننة التنازل عن بعض الحريات السياسية وفرض قيود على الحقوق الفردية، ولكنها تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن القومي للدولة.

تحليل الحالة الأخيرة في السودان، وتحديداً حل لجان الخدمات والتغيير بقرار وزاري، كان مفيداً لفهم أهمية الأمننة في زمن الحرب. تعرض السودان لحرب وكالة غاية الخطورة وتهديدات كبيرة على الأمن القومي، مما دفع الدولة إلى اتخاذ قرارات صعبة للحفاظ على الأمن القومي. تم تطبيق حالة الأمننة وفرض قيود على الحريات السياسية بهدف ضمان الاستقرار ومكافحة التهديدات الأمنية.

من خلال تشخيص حرب السودان الأخيرة وتحليل تأثيرها على البلاد والأمن القومي، أصبح من الواضح أن الجيش السوداني يلعب دوراً حاسماً في حماية الأمن والاستقرار الوطني. يتطلب الجيش استجابة سريعة وفعالة لحالات الأمننة، والتركيز على القضايا الأمنية الهامة التي تهدد الاستقرار القومي. على الرغم من ضرورة التنازل عن بعض الحريات السياسية، إلا أن الحفاظ على الأمن القومي يظل الأولوية العليا.

في النهاية، ينبغي أن نستوعب أن الأمننة في أزمنة الحرب هي قرارات صعبة يجب اتخاذها للحفاظ على الأمن القومي واستقرار الدولة. إن التوازن بين الأمن والحريات السياسية هو تحدي حقيقي يواجهه الحكام والمجتمعات والنشطاء اليوم ، في زمن الحرب. ومع ذلك، يجب أن يتم التنازل عن بعض الحريات في سبيل حماية الأمن والمصلحة القومية، وبكل تأكيد التنازل هو مؤقت ومحدود.

المراجع والمصادر:

-بوزان، ب. إعادة التفكير في الأمن بعد الحرب الباردة. التعاون والصراع، (1997). 32، 5-28.

-والت، س. م. (1991). النهضة في دراسات الأمن. المجلة الدولية للبحوث الربع سنوية، 35، 211-239.

-الزبي، ح. (2022). التماسك الاجتماعي والأمن القومي في أوقات الحرب. مجلة حل الصراعات،ع 15، 123-145.

-محمد مكي الطاهر. الجيوش غير النظامية في السودان: حالات من إقليم دارفور. دار المصورات-السودان، 2023م. ص 7

-التقاطعات الخارجية والوقائع الغامضة في حرب السودان!
عزمي عبد الرازق، الجزيرة. 16/4/2024.
https://www.aljazeera.net › opinions

https://www.alrakoba.net

-عبد الرحيم، ح. (2010). تاريخ الجيش السوداني. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم.

-صلاح، ص. (2015). دور الجيش في السياسة السودانية. مجلة الدراسات الإفريقية، 20، 45-68.
-برتشارد، أ. (2013). التركة الاستعمارية ومولد الجيش السوداني. مجلة تاريخ الإمبراطورية والكومنولث، 41، 202-219.
-أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان الأربعاء، مراسيم دستورية بإلغاء قانون قوات الدعم السريع وحلها بصورة رسمية - الأربعاء 6 سبتمبر 2023م-بورتسودان -الصفحة الرسمية للقوات المساحة.
https://m.facebook.com/photo.php?fbid=707796858059904&set=a.594154982757426&type=3&locale=ar_AR
-وكالة السودان للأنباء، 20 يناير 2024م - https://suna-news.net

- وكالة السودان للأنباء- 22-1-2024 (سونا) - إنفاذا للتوجيه الوزاري رقم (1) لسنة ٢٠٢٤م الصادر من وزير الحكم الاتحادي والخاص بحل لجان الخدمات والتغيير وتشكيل ... https://suna-news.net
Beam Reports. 22 /1 / 2024. https://www.beamreports.com ›
قوى الحرية والتغيير- الصفحة الرسمية. 9/1/2024.
https://www.facebook.com/share/p/D8Aizcn3EJSHRvRm/?mibextid=oFDknk
جمعة، سمير. دور الجيش في عمليات الأمننة: دراسة مقارنة للتجارب العالمية". مجلة الدفاع والأمن،(2020). العدد 256. ص 100-115

-جونسون. حماية الأمن القومي: دور التدابير الأمنية في أزمنة الحرب.(2019). مراجعة دراسات الأمن

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية